

موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية

عبد الغفار شكر

تطور موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية بشكل ملموس فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويتزايد الاتفاق فى صفوف الاشتراكيين المصريين على أن الديمقراطية هى الإطار الأمثل ليس فقط للوصول إلى الاشتراكية بل وفى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ومرحلة البناء الاشتراكي نفسها. وتكتسب قضية الموقف من الديمقراطية أهمية خاصة لدى الاشتراكيين المصريين فى هذه الفترة لاعتبارات عديدة: منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتراكي فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، وفشل عملية التنمية المستقلة فى مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية أو بمعنى أدق فشل الصيغ المطبقة للديمقراطية فى هذه البلدان، وتطور النظرة إلى الاشتراكية باعتبارها عملية تاريخية طويلة الأمد من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصورة ديمقراطية وبطريقة عقلانية، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذى يدعو إلى الاشتراكية سيحقق لهم حياة أفضل، ومن هذه الاعتبارات التى دعت اليسار المصرى إلى تطوير موقفه من الديمقراطية إدراكه أن الديمقراطية هى فى جوهرها إطار لتنظيم الصراع الطبقي بوسائل سلمية يوفر للطبقات الكادحة فى المجتمع الرأسمالي هامشا أوسع للحركة والتأثير والمناورة ويوفر لها فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية فرصة أكبر لتصحيح السياسات المطبقة مما يجنب السلطة الاشتراكية المصير الذى انتهت إليه تجربة الاتحاد السوفيتى وسائر المجتمعات التى وصفت بأنها اشتراكية.

من هذا المنطلق فقد كان من الطبيعي أن يدور موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية حول

القضايا الأساسية التالية:

-نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية.

-الديمقراطية والاشتراكية.

-الموقف من الديمقراطية البورجوازية.

-المفهوم الجديد لليساار المصرى للديمقراطية.

وفيما يلى نتناول بقدر أكبر من التفصيل تطور موقف اليسار المصرى من الديمقراطية والتباين فى المواقف داخل اليسار المصرى حول هذه القضية عن خلال استعراضنا لأهم الآراء فى نقد الموقف السابق لليساار من الديمقراطية، والعلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، والموقف من الديمقراطية البورجوازية، والمفهوم

الجديد لليسار المصرى من الديمقراطية وقد اعتمدنا فى عرض هذا الموقف الجديد على الوثائق الأساسية للأحزاب والتنظيمات السياسية الاشتراكية مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب الشعب الاشتراكى المصرى، وجماعة الثوريين الاشتراكيين. بالإضافة إلى آراء عدد من المفكرين والقيادات اليسارية الذين لا تعتبر آراؤهم مجرد آراء فردية فهم قيادات مؤثرة داخل هذه التنظيمات السياسية وقد ساهموا بالفعل فى تحديد التوجهات الرئيسية لهذه التنظيمات وصياغة وثائقها الأساسية وقد لاحظت أنهم يكتبون فى الصحافة العامة آراءهم وهى فى نفس الوقت الآراء المطروحة فى تنظيماتهم السياسية أثناء مناقشة هذه الوثائق، ويلعب بعضهم دورا قياديا فى تنظيمات يسارية سرية لا نستطيع الإشارة إليها حفاظا على أمنهم الشخصى.

أولاً: نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية:

تعددت الكتابات حول نقد موقف اليسار المصرى من الديمقراطية وشملت هذه الكتابات دائرة واسعة من التنظيمات السياسية والشخصيات اليسارية.

ينتقد اليسار المصرى أن الأحزاب الاشتراكية المصرية سواء كانت ماركسية أو غير ماركسية كانت تتطرق بدرجات متفاوتة من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية الذى صاغه ماركس وانجلز ولينين وأن هذه الديمقراطية الاشتراكية تقوم عموماً على فكرة أن تحرر الإنسان يتحقق عندما يتحرر من الاستغلال الاقتصادى الذى سيوفر له ممارسة بقية الحريات على شكل أو فى وأكمل، ومن هنا أعطى البعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى، وأن التغير الاجتماعى الجذرى لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معاً. وبالتالي فإن العملية الثورية يجب أن تتضمن عنصراً ضد عناصر القهر من هذه الفئات، أى دكتاتورية البروليتاريا وفى هذا الصدد يقول كارل ماركس "جوهر التصور البورجوازى لحقوق الإنسان يقوم على حماية الدولة لحق الملكية الخاصة، ويشكل النقطة المحورية لبقية الحقوق، فالدساتير الليبرالية فى البلدان الحديثة عندما تقتصر على ذلك فإنها بذلك تحول نفسها إلى أداة (العوبة) بيد الطبقات المالكة"¹

ويقول لينين عن دكتاتورية البروليتاريا "الدكتاتورية هى سلطة لا تحددها أية قوانين"². ويقول أيضاً "نلاحظ فى البلدان الرأسمالية ديمقراطية هشة، مزيفة، ديمقراطية الأغنياء، القلة. أما دكتاتورية البروليتاريا

1- كارل ماركس، المختارات باللغة الألمانية، نقلاً عن يحيى علوان، مجلة الطريق العدد الخامس لسنة 1997، بيروت، لبنان ص 81

2 لينين، الأعمال الكاملة باللغة الألمانية، نقلاً عن المرجع السابق، ص 87.

فستوفر لأول مرة الديمقراطية للشعب، للأغلبية، وفى الوقت عينه ستقمع الأقلية المستغلة، إذا ما استدعت الضرورة ذلك"³

كان هذا هو الأساس النظرى للديمقراطية الذى استلهمه اليسار المصرى بدرجات متفاوتة ولكنه يتجاوز هذا المفهوم حاليا وينتقده.

يقول أحمد نبيل الهالى "فى تقديرى أن عجز الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الاهتداء إلى صيغة صحيحة للديمقراطية فى ظل المجتمع الاشتراكى كان أحد الأسباب الرئيسية لانهايار التجارب الاشتراكية، ودلل هذا الانهايار على أن قضية الديمقراطية من أهم وأخطر وأعقد قضايا الانتقال إلى الاشتراكية، وأنه فى غياب الديمقراطية السياسية لن يتوصل اليسار ولا الشيوعيون حتى لو وصلوا إلى الحكم إلى تحقيق أحلامهم مهما كانت نبيلة وإنسانية.

والشيوعيون المصريون مطالبون بنقد ذاتى جريء وعلنى لكل أخطاء الفكر والممارسة فى مجال الديمقراطية فى المرحلة الماضية، وبصفة خاصة نقد التبرير والسكوت والتستر على انتهاكات الحريات وابتدال مفهوم دكتاتورية البروليتاريا فى ظل أنظمة الحكم البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا، والتورط فى لعبة الديمقراطية الموجهة التى مارسها النظام الناصرى، يضاف إلى هذا أهمية نقد تغييب الديمقراطية الداخلية فى التنظيمات الشيوعية ومصادرة إمكانية تداول السلطة داخلها.⁴

ويقول صلاح عدلى أحد قيادات الحزب الشيوعى المصرى "أعلن حزينا تخليه عن شعار " دكتاتورية البروليتاريا" الذى تجاوزته الظروف تماما- لأنه ليس مقبولا أن نعلن أن الطريق الديمقراطى هو الطريق الصحيح للتغيير ثم نعلن التمسك بشعار الدكتاتورية مهما كان المضمون الاجتماعى الذى قصده منه ماركس (أى الديمقراطية للأغلبية ودكتاتورية على الأقلية) ونحن نحترم إرادة الجماهير فى انتخابات حرة نزيهة مهما كانت النتائج. وفى هذا الصدد فإن من أهم أسباب انهيار المعسكر الاشتراكى هو غياب الديمقراطية واخفاء الحقائق عن الجماهير وسيطرة الحزب الواحد وسيطرة بيروقراطية الدولة على كل المؤسسات التمثيلية ومنظمات المجتمع المدنى⁵.

ويستكمل حسين عبد الرازق أمين عام حزب التجمع هذا النقد من زاوية أخرى بقوله "لم يعد ممكنا فى الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر دون الاستناد إلى نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية وحق المواطنين فى اختيار حكاهم واستبدالهم سلميا، فقد أسقطت

3- لينين، المرجع السابق، ص 77.

4 أحمد نبيل الهالى، ندوة موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية، دورية آفاق اشتراكية، مركز دراسات آفاق اشتراكية، القاهرة العدد الثانى مارس 2004 ص 116.

5 صلاح عدلى، الموقف من الديمقراطية، مذكرة غير منشورة، القاهرة 2006/2/20

التجارب التاريخية مقولات الطبيعة التي تنوب عن الجماهير فى تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى، وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب والديمقراطية الموجهة.. الخ. وأثبتت التجارب التاريخية أيضا استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية.⁶

ويوضح الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كيف أدت الديمقراطية الاشتراكية إلى استمرار القهر فى الدول الاشتراكية "ركز الكتاب الاشتراكيون على فكرة أن الديمقراطية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية، وبعبارة أخرى كانوا يقولون أن التحرر الأساسى للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادى، وأنه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادى يمكن أن يمارس بقية الحريات على شكل أو فى وأكمل ومن هنا أعطى للبعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى ولما كان التغيير الاجتماعى الجذرى لا يتم عادة دون مقاومة من جانب من يملكون الثروة والسلطة معا، وبالتالي يدخل فى عملية التغيير عنصر القهر ضد الطبقات المستغلة، إن لم يكن ضد أفرادها كأفراد وقد كان لاستمرار عنصر القهر بعد الاستيلاء على السلطة مخاطر على الممارسة الديمقراطية فى الدول الاشتراكية.⁷

ويربط الدكتور إبراهيم سعد الدين بين نقده للاشتراكية القائمة بالفعل والتي انهارت بسبب إهمالها للديمقراطية وبين استشراف المستقبل "إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه اليسار فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة سواء على المستوى العالمى أو المحلى. ولذلك فإن اليسار يسعى لبناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى، وليس على الفرض والقهر. لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى، مهما حسنت النوايا، إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها، ويؤدى ذلك فى النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلغى ركنا أساسيا من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

إن الاختيار الاشتراكى لا بد أن يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس ما يحققه النظام الاشتراكى من إنجازات فعلية فى إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة، ويسعى لتبادل السلطة سلميا.⁸

ثانيا: الديمقراطية والاشتراكية:

6 - حسين عبد الرزق، الديمقراطية، كتاب مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأهالى العدد رقم 60/ سبتمبر 1977، القاهرة ص 43.

7 د. إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، سلسلة كتب المستقبل العربى (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة نوفمبر 1986، ص 113.

8 - إبراهيم سعد الدين، اشتراكية المستقبل فى مصر وسماتها العامة، كتاب مصر وقضايا المستقبل، مرجع سابق، ص 22

أدى هذا النقد للتجارب الاشتراكية السابقة وغياب الديمقراطية عنها إلى الربط بين الديمقراطية وبناء الاشتراكية مستقبلا ويتفق نبيل الهلالي مع الطرح الذى يقول بأن اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البورجوازية دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر، وأنه يختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية.⁹ ويتفق الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله مع هذا الطرح فى أن الديمقراطية ضرورة لبناء اشتراكية تصفى الاستغلال والفقر معا. إننا راغبون فى توسيع الديمقراطية إلى ما وراء ما حققته الشعوب الغربية بتدبير وسائل المشاركة الشعبية الفاعلة فى كل مستويات القرار وكل أنشطة المجتمع¹⁰ وأنه حتى فى مجتمع اتفقت الأغلبية الساحقة من سكانه على اختيار طريق التطور الاشتراكي، فليس معنى ذلك اختفاء ضرورة تعدد الاتجاهات، لأن بناء الاشتراكية فى بلد محدد، فى زمن محدد وفى ظروف محلية ودولية محددة، عملية مفتوحة تحتمل الاجتهاد، والخلاف فى رأى هو الوسيلة المضمونة لمنع كل الحماقات، فتعدد الاتجاهات وتعددها المنظم ضرورة للديمقراطية وما لم يكن للاتجاهات المعارضة فرصة جدية، وما لم يكن فى النظام ذاته الآليات التى تسمح لمن هو فى الأقلية اليوم أن يصبح فى الأغلبية غدا، وأن يمارس السلطة فنحن لسنا فى ديمقراطية¹¹ ويؤكد الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله أن الديمقراطية بهذا المعنى لا يمكن أن تكون عقبة فى سبيل التنمية، ولا عقبة فى سبيل التحول الاشتراكي بل هى ضرورة للتنمية الحقيقية المطردة والمستقلة والتحول الاشتراكي.

وفى هذا السياق يؤكد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أن الديمقراطية هى أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهى شرط ضرورى لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك فى مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكي وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته.¹² ويطرح الحزب الشيوعى المصرى موقفه من العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية فى برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الثالث، نوفمبر 1992 فيؤكد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية، وأن الأزمة التى طرأت على النموذج الاشتراكي هنا أو هناك يجب أن ينظر إليها

⁹ - أحمد نبيل الهلالي، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل، تحرير عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية والإفريقية، الناشر مديولى، القاهرة 1998 ص 199

¹⁰ - إسماعيل صبرى عبد الله، مصر وقضايا المستقبل، مرجع سابق ص 78.

¹¹ - إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مرجع سابق ص 117.

¹² - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام الثانى (بناء مجتمع المشاركة الشعبية، سلسلة كتاب الأهالى، العدد 64/ أكتوبر 1999 ص 51.

باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحى الحياة فى النموذج الاشتراكي¹³

يتناول الدكتور سمير أمين العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية على صعيد دولى فيؤكد أن النضال من أجل الديمقراطية قبل وبعد إتمام الثورة يظل ضرورة ملحة لأن الديمقراطية تمثل المحور الأساسى من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هى الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

إن المهمة الأساسية للقوى التقدمية فى المحيط هى اليوم فرض هذا البعد الديمقراطى الغائب، وليس من أجل إحلال هذا البعد محل البعد الوطنى والشعبى، بل يهدف تقويتها معا. أقول هذا لأن أطروحة التحرر الوطنى القديمة تجاهلت إلى حد كبير البعد الديمقراطى الضرورى من أجل دفع التقدم الشعبى.¹⁴

ثالثاً: الموقف من الديمقراطية البورجوازية:

وبالرغم من الاتفاق المتزايد فى صفوف الاشتراكيين المصريين حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية إلا أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلافية وهى الموقف من الديمقراطية البورجوازية وهناك فى هذا الصدد موقفان أساسيان سوف نتناولهما بالتفصيل فيما بعد، ويكفينا الآن أن نشير إلى أن **الموقف الأول** يرى أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الإصلاحى على حساب الموقف الثورى ولا تحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمى يتجاهل الطبيعة الطبقيّة للدولة، ولا يسمح بحماية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التى سنتم خلال المراحل الأولى من البناء الاشتراكي إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية اشتراكية كانت أو بورجوازية بينما يرى **الموقف الثانى** أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق بدون تمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب فى اختيار من يتولى السلطة وأن الديمقراطية البورجوازية ليست فقط نتاجاً للنظام الرأسمالى، بل هى أيضاً ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التى أوصلتها إلى ما هى عليه الآن من مبادئ أساسية، ومن ثم فالديمقراطية البورجوازية هى نتاج للتطور الإنسانى ككل يجب الاستفادة منه والإضافة آلية بما يعوض قصوره ويستكمل النقص فيه ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

هكذا فرض الموقف من الديمقراطية البورجوازية نفسه على المناقشات الدائرة حول العلاقة بين الاشتراكية والديمقراطية، وإذا كانت معظم القوى الاشتراكية تعترف بقصور الاشتراكية الديمقراطية عن حماية المجتمعات

13 -الحزب الشيوعى المصرى، البرنامج السياسى العام 1992، ص 57-59.

14 -سمير أمين، مستقبل الاشتراكية، قضايا فكرية- الكتاب التاسع العاشر نوفمبر 1990، كتاب غير جورى يصدر مؤقتاً عن دار الثقافة الجديدة، القاهرة ص 277.

الاشتراكية من أن تقع فريسة لتسلط البيروقراطية واستئثار قلة محددة بالسلطة مما أدى بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى انهيار النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وفى مجتمعات العالم الثالث التى طبقت نوعا أو آخر من هذا النموذج الاشتراكى. فهل تستطيع الديمقراطية البورجوازية التى تسود معظم دول العالم الآن أن تتجح فيما فشلت فيه الديمقراطية الاشتراكية بالنسبة لبناء الاشتراكية مستقبلا؟

يقول صلاح عدلى القيادى بالحزب الشيوعى المصرى "من الخطأ نسبة الديمقراطية السياسية المعروفة اليوم رغم محدوديتها إلى البورجوازية، وذلك لأنها نتاج نضال طويل جدا للبشرية كلها، وأصبحت منجزاتها ملك الجماهير والشعوب العريضة والطبقات الشعبية الكادحة وليست قاصرة فقط على الطبقة البورجوازية. ومن الخطأ أن تطلق عليها نفس التعمير بنفس المفهوم الذى كان يطلقه عليها ماركس منذ أكثر من مائة وخمسين عاما وعلينا التمسك بهذه المفاهيم للديمقراطية السياسية لأنها فى صالح الطبقة العاملة والكادحين فى مصر أكثر من الرأسماليين. ومن مصلحتنا توسيع هذه الديمقراطية السياسية لأنها فى صالح الطبقة العاملة والبناء عليها وليس الانقلاب عليها أو رفض منجزاتها بحجة أنها ديمقراطية بورجوازية. والنضال من أجل تحقيق هذه الديمقراطية السياسية لا يتم إلا بالنضال الاقتصادى والاجتماعى لكل فئات المجتمع من العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين وغيرهم. والنضال السياسى كان ومازال فى جوهره تعبيراً مكثفاً عن نضال اقتصادى أى هو فى النهاية تعبير عن صراع طبقى.¹⁵

ويقول نبيل الهلالى "المنظور الرأسمالى لحقوق الإنسان يركز فى الأساس على الحقوق السياسية والمدنية للفرد، منكرا أو متجاهلا أو يقلل من قيمة حقوق الشعوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ورغم اتساع دائرة الحقوق السياسية والمدنية المعترف بها قانونا فى ظل الديمقراطية الليبرالية فإن التفاوت الاجتماعى يقرب هذه الحقوق إلى حقوق شكلية مفرغة من المضمون بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنين بحيث لا يتمتع بهذه الحقوق فى الواقع العملى سوى شريحة ضيقة من المجتمع، وهى الأقلية القادرة التى تملك القوة الاقتصادية. ذلك أن العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تهدد تكافؤ الفرص فى ممارسة هذه الحقوق بين المواطن القادر والمواطن غير القادر. لأن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية تتطلبه بقدرة اقتصادية واجتماعية معنية.¹⁶

ويناقش سمير أمين هذه المسألة من زاوية أخرى فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت فى الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية. هنا أيضا يفرض قانون التطور اللا

¹⁵ صلاح عدلى، ندوة موقف اليسار المصرى من قضية الديمقراطية، دورية آفاق اشتراكية، مرجع سابق، ص 106.

¹⁶ 16- أحمد نبيل الهلالى، انعكاسات الوضع الاقتصادى الاجتماعى على الحقوق السياسية والمدنية، ورقة مقدمة إلى الدور التدريبية الأولى حوالى البرنامج الأوروبى المتوسطى لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، 4 مايو 1997

متكافئ شروطه، إلا وهى ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية. وهذا هو بالتحديد ما لا يستطيع أن يقبله الاستعمار. لذلك نرى أن الحملة التى تشنها وسائل الإعلام الغربية تؤكد بعض أبعاد قضية الديمقراطية وتستبعد أبعاداً أخرى. على سبيل المثال تؤكد هذه الحملة ضرورة التعدد الحزبى حتى أنها تعتبره معادلاً للديمقراطية نفسها أما نحن فنؤكد ضرورة ربط الديمقراطية بخدمة التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى، فالديمقراطية التى تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصر - ولو كانت طموحاتها مرتبكة - هى بالتحديد تلك الديمقراطية اليعقوبية التى تجمع بالتأكيد على البعد الاجتماعى الإصلاحى فتختلف فى ذلك عن الديمقراطية الليبرالية وبين استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف فى ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوية.¹⁷

هكذا يمكن القول أن اليسار المصرى من واقع الوثائق الأساسية للمنظمات السياسية وكتابات الشخصيات اليسارية قد طور موقفه من الديمقراطية البورجوازية وصاغ رؤية لمستقبل الديمقراطية تقوم على الأسس التالية:

- 1- عدم تجاهل المقومات الأساسية للديمقراطية البورجوازية لأنها توفر بالفعل الحد الأدنى من الديمقراطية، وضرورة الانطلاق فى بناء الديمقراطية من التعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة وتوافر مجتمع مدنى قوى واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان .
- 2- أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية التى تنتجها الديمقراطية البورجوازية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لمختلف الجماعات الاجتماعية مثل الإدارة لمنشآت الإنتاج ووحدات الخدمات والمرافق العامة من خلال مجالس منتخبة يمثل العاملون والمستفيدون من الخدمة، بالإضافة إلى قيام حكم محلى شعبى حقيقى.
- 3- توافر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الكادحة بمستويات مناسبة وخاصة الغذاء والصحة والتعليم والسكن .
- 4- إنهاء كافة القيود التى تحول دون تواجد مجتمع مدنى قوى يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات الشعب، منظمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.
- 5- الديمقراطية بهذا المفهوم ليست مطلوبة فقط فى ظل النظم الحالية بل هى ضرورة لفترة الانتقال إلى الاشتراكية وفى المجتمع الاشتراكى نفسه. بهذا المفهوم الجديد للديمقراطية ينتقل من ديمقراطية تمثيلية محدودة إلى ديمقراطية المشاركة وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية النقابية والاجتماعية والثقافية التى تكفل الديمقراطية حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل.

¹⁷ --حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام الثانى) بناء مجتمع المشاركة الشعبية)، سلسلة كتاب الأهالى - العدد

هى فى الحقيقة ضمان استمرار التراكم فى اتجاه بناء المجتمع الاشتراكى وحماية منجزاته دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية سواء فى مرحلة الانتقال أو فى المجتمع الاشتراكى. وفيما يلى نعرض هذا الموقف الجديد لليساى من قضية الديمقراطية كما ورد فى وثائق الأحزاب والمنظمات السياسية "اليسارية" وكذلك كتابات بعض مفكرى اليسار المصرى التى تشغل فى نفس الوقت مواقع مؤثرة فى قيادة أحزابه ومنظماته السياسية العلنية والسرية.

رابعا: المفهوم الجديد لليساى المصرى للديمقراطية:

لم يكتف اليسار المصرى بنقد مواقفه السابقة من الديمقراطية، أو بتأكيد العلاقة بين الديمقراطية والاشتراكية، وتحديد موقف جديد من الديمقراطية البورجوازية يقوم على رؤية نقدية تعترف بالأسس التى بلورتها فى مجال الحريات والحقوق السياسية ويضيف إليها ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية فى تركيب جديد وصيغة تتجاوز حدود الديمقراطية البورجوازية. بل نجح اليسار المصرى فى السنوات الأخيرة فى بلورة مفهوم جديد للديمقراطية وقد ساهم فى هذا الإنجاز بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك عدد من مفكرى اليسار المهمومين بهذه المسألة وكذلك بعض القيادات السياسية اليسارية التى لم تكن تطرح فى حقيقة الأمر توجهات فردية بشأن الديمقراطية بل كانت تطرح آراء يجرى النقاش حولها فى أحزابها سواء كانت علنية أو سرية.

يطرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قضية الديمقراطية فى برنامجه السياسى العام (بناء مجتمع المشاركة الشعبية الصادر عام 1999 على أنها افضل نظام سياسى لتطور النضال المصرى حاليا ومستقبلا، وأنها قاعدة أساسية فى المجتمع الاشتراكى الذى يكافح الحزب من أجل تحقيقه ويؤكد أن الديمقراطية النيابية (البورجوازية) لم تمنحها الرأسمالية تعظفا منها من الجماهير، وإنما جاءت نتيجة للنضال الجماهيرى، وأن هذه الديمقراطية توفر ثلاثة عناصر جوهرية:

أولها: احترام حقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير عن الرأى وحرية التنظيم.

ثانيها: حرية إنشاء الأحزاب دون قيد أو شرط وحرية نشاطها.

وثالثها: تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات الحرة النزيفة. وهذا التداول أمر بالغ الأهمية

لأنه يعنى تمكين المواطنين من تغيير الحكام.

وأن هذا النظام قد مكن القوى الشعبية من التنظيم السياسى فى أحزاب وفى نقابات وجمعيات .. الخ.

ويسر انتشار الفكر الاشتراكى بما فى ذلك الأحزاب الشيوعية فى أغلب الدول.¹⁸

18 - د. سمير أمين، مستقبل الاشتراكية، قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعاشر ونوفمبر 1990، مرجع سابق ص 277.

ويؤكد الحزب أنه سيقوم الديمقراطية على هذه الأركان الثلاثة، ولما كانت هذه المقومات فى المجتمعات الرأسمالية غير كافية لاستفادة الطبقات العاملة والكادحة منها استفادة كاملة، فإنه يطرح أسلوب المشاركة الشعبية كعامل تصحيح متجدد فى الممارسة الديمقراطية.¹⁹

ويؤكد الحزب أن المشاركة الشعبية هى جوهرى اشتراك الجماهير فى اتخاذ القرارات على كل المستويات، وهذا ما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وفرض مصالحها فى معظم الأحوال وهذه المشاركة تضمن تسارع عمليات التنمية والتوزيع العادل لثمار التنمية وتصحيح أخطاء صانعى القرار.²⁰

ويركز الحزب على أهم أشكال المشاركة الشعبية وهى:

-حكم محلى ديمقراطى حقيقى.

-مشاركة العمال فى إدارة الوحدات الإنتاجية.

-مشاركة ممثلى المستفيدين فى وحدات الخدمات.

-إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلى.

-حرية وتعددية وسائل الإعلام.

-التنمية الشعبية.²¹

ويؤكد البرنامج العام لحزب التجمع أن ما يستهدفه تحقيق أكثر من مجرد تحقيق ديمقراطية ليبرالية حقيقية مع ما يرتبط بذلك من قيام نظام برلمانى سليم وتعددية سياسية حقيقية ونظام انتخابى لا يشوبه التزوير وأن الديمقراطية التى يتطلع إليها الحزب تستوعب الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية وتتجاوزها بالإضافة إليها وتعميقها. لأن الديمقراطية الليبرالية لا تؤدى دورها بفاعلية كآلية لإدارة الاختلاف والصراع الاجتماعى ما لم تستند إلى قاعدة تلتزم بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وما لم تمتد لتكفل فرص المشاركة فى صنع القرار أمام مختلف القوى الاجتماعية على كل المستويات وفى شتى المجالات²²

ويؤكد الحزب أن الديمقراطية هى أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهى شرط ضرورى لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك فى مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساسى استمرار النظام الاشتراكى وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته²³

19 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 52

20 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 53

21 حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 53-59.

22 التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 77

23 التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق، ص 35

ويطرح برنامجا للإصلاح الديمقراطي يتضمن الإجراءات المحققة لهذا المفهوم.

ويطرح الحزب الشيوعي المصرى رؤيته للديمقراطية فى برنامجها العام الصادر من المؤتمر العام الثالث نوفمبر 1992 فىؤكد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية. وأن الأزمة التى طرأت على النموذج الاشتراكى هنا أو هناك يجب أن ننظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحى الحياة فى النموذج الاشتراكى.²⁴

ويطرح الحزب قبوله العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية التى تقبل بمبدأ تداول السلطة ديمقراطيا²⁵. ويضع فى مقدمة أهدافه العامة تحقيق تحول ديمقراطى شامل يكفل تداول السلطة بين الطبقات والقوى السياسية من خلال الانتخابات ويؤدى إرساء حكم وطنى ديمقراطى بديل.²⁶ ويطرح برنامجا تفصيليا للإصلاح الديمقراطى يتضمن إطلاق حري تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإلغاء المحاكم الاستثنائية وكفالة حرية العقيدة والاحترام الكامل لمختلف الأديان²⁷ بهدف إرساء مجتمع مدنى حقيقى على أسس مؤسسية يكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر انتخابات حرة ونزيهة²⁸

وفى وثيقة الخط السياسى الصادرة عن المؤتمر العام الثالث أيضا يرى الحزب أن الانهيار الذى حدث للنموذج السوفيتى لعدم مراعاة تعاليم لينين عن دور الحزب والطبقة العاملة والتحالف العمالى الفلاحى.²⁹ أما الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فهو يقبل العمل فى الواقع فى إطار التعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية، واحترام الإنسان وحياته، ومبدأ سيادة القانون. وقد لعب دورا أساسيا فى العمل المشترك بين الأحزاب والقوى السياسية فى مصر لتطوير موقف متقدم من الديمقراطية وشارك فى إصدار برنامج الإصلاح السياسى والديمقراطى فى ديسمبر 1997 الذى يتضمن تفصيلا لهذه المبادئ وغيرها، وقد أشار الحزب فى برنامجها العام الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب فى ديسمبر 1992 إلى أن الديمقراطية السياسية التى تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وحياته، مع إيماننا بأن الديمقراطية السياسية ليست

24 الحزب الشيوعي المصرى، مرجع سابق، ص 57-59.

25 الحزب الشيوعي المصرى، مرجع سابق 53.

26 - الحزب الشيوعي المصرى، مرجع سابق، ص 55.

27 - الحزب الشيوعي المصرى، مرجع سابق، ص 57-59.

28 الحزب الشيوعي المصرى، وثيقة الخط السياسى، مرجع سابق، ص 73

29 الحزب الشيوعي المصرى، مرجع سابق، ص 116.

بديلا عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تقوم على حسابها³⁰ ويؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية تشترط توفير ضمانات للمواطن حتى تكون له حرية التصويت فى الانتخابات، وهى التحرر من الاستغلال ونصيب عادل من الثروة الوطنية، والتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته، ويؤكد على مطلب الدولة القوية ودورها المركزى وأن ذلك لا ينبغى أن يفصل عن كفالة كافة حقوق المواطن وحياته الأساسية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن حرية الإنسان الفرد هى أكبر حافز على النضال وعلى العمل والإبداع ويطالب بإعطاء كافة القوى السياسية والحزبية حقوقا متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والتمسك بالنص الدستورى الذى يضمن 50% للعمال والفلاحين، وتأكيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وتوفير ضمانات قانونية لاستقلال وحرية النقابات والتعاونيات والجمعيات.³¹ ويطرح حزب الشعب الاشتراكى المصرى موقفه من الديمقراطية فى وثيقته الرئيسية المسماة الوثيقة البرنامجية لحزب الشعب الاشتراكى المصرى- مارس 2003 "يناضل حزبا من أجل تحقيق تحول ديمقراطى شامل وجذرى. ويؤمن حزبا بأنه لا توجد خارج حدود بلادنا صيغة جاهزة للديمقراطية صالحة للاستيراد أو الاستنساخ، وشعبنا مطالب بالتوصل إلى الصيغة الملائمة لواقعنا. وهى صيغة يجب أن توفر فى آن واحد الشكل السياسى والجوهر الاجتماعى الاقتصادى، بحيث تربط بين الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين وبين المضمون الطبقي للديمقراطية الذى يوفر للمواطن حقوقه الاقتصادية والاجتماعية كاملة. والتحول الديمقراطى المنشود لن يتحقق بالعودة للديمقراطية الليبرالية ذات الطابع البورجوازي المحدود والتي لا يستفيد منها سوى البورجوازية بمختلف فئاتها، فالليبرالية السياسية لا تعطى من الحريات السياسية إلا القدر الذى يخدم تعميق التوجه الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث، وهى تفصل فصلا تعسفيا بين حريات المواطن السياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإن حزبا لا يدعو إلى نبذ الديمقراطية الليبرالية فى مجملها فهناك قيم ديمقراطية ابتكرها الفكر السياسى والقانونى التقدمى عبر القرون تجسدت فى قوانين حقوق الإنسان. وهذا الإنجاز التاريخى الضخم الذى تحقق بنضالات وتضحيات الشعوب جيلا بعد جيل إرث إنسانى نعتر ونتشبهت به ونؤمن بأن المكتسبات الديمقراطية التى حققتها نضالات الشعوب فى ظل النظام الرأسمالى لا بد أن تصبح من مكونات الديمقراطية فى ظل النظام الاشتراكى وكبديل عن الدولة البوليسية المفروضة على الشعب، وفى مقابل الدولة الدينية التى يدعو إليها الإسلام السياسى، والدولة الليبرالية التى تطالب بها البورجوازية، فإننا نطالب بجمهورية مدنية ديمقراطية شعبية علمانية تفصل الدين عن الدولة وعن التعليم دون إنكار دور الدين

30 -الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، البرنامج السياسى العام، 1992، القاهرة ص 12

31 الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، المرجع السابق، ص 136-143.

فى المجتمع باعتباره مكونا أساسيا من مكونات وجدان الشعب المصرى، لكنه يجب أن يظل من الأمور الشخصية التى لا يجوز للدولة التدخل فيها³²

كما يؤكد الحزب على أن استراتيجية التنمية الوطنية الشعبية التى يطرحها فى وثيقته البرامجية تؤمن بأن الديمقراطية هى ركن جوهرى من أركان التنمية، فلا تنمية حقيقية إذا ما غيبت شمس الديمقراطية. والتنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بالقرارات الفوقية التى ينفرد بإصدارها حاكم أو حزب حاكم. والضمان الأكبر لنجاح التنمية الوطنية الشعبية يتمثل فى مشاركة الجماهير الشعبية فى تحقيقها³³

ويستكمل أحمد نبيل الهالى هذا الطرح لقضية الديمقراطية يؤكد فيه أنه "من المهم أن نحدد موقفا صحيحا من الديمقراطية البورجوازية لأن الصيغة المشوهة للديمقراطية" التى قدمتها (تجارب الاشتراكية السلطوية) أطلقت العنان لظاهرة الهرولة نحو الديمقراطية البورجوازية وكأنها تمثل الملاذ أو طوق الإنقاذ، أو البديل الذى لا بديل سواه وأنا اتفق مع الطرح الذى يقول بأن اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البورجوازية دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر. واختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية. وانطلق فى ذلك من مجموعة الاعتبارات التالية:

1- أكد لينين دوما ضرورة استخدام الديمقراطية البورجوازية والنظام البرلمانى لفوز البروليتاريا بالسلطة. وبالتالي يجب أن يستمر التمسك بالتعددية وتداول السلطة بعد الوصول إلى مواقع الحكم حتى نحافظ على موقفنا المبدئى ومصداقيتنا أمام الجماهير.

2- الماركسية اللينينية بريئة من اعتبار نظام الحزب الواحد شرطا إلزاميا للانتقال إلى الاشتراكية وانفراد الحزب البلشفى بالسلطة وبالساحة السياسية كان وليد أوضاع استثنائية وظرف تاريخى خاص بروسيا وكان لهذا أثر كبير فى فشل التجارب الاشتراكية السلطوية. فالمجتمع الانتقالى وحتى المجتمع الاشتراكى لا يخلو من التناقضات وبالتالي فإن التعددية السياسية والحزبية هى القناة الشرعية للتعبير الصحيح عن هذه التناقضات وحلها ديمقراطياً وتغيب هذه التعددية يقود التجربة لا محالة إلى كارثة طال الزمن أم قصر.

3- التعددية السياسية والفكرية ضرورة موضوعية أيضاً حتى فى المجتمع الاشتراكى، فبناء الاشتراكية مهمة معقدة تفترض بالضرورة إتاحة الفرصة أمام تعدد الاجتهادات.

32 حزب الشعب الاشتراكى المصرى، الوثيقة البرنامجية، مارس 2003، ص 24-25.

33 حزب الشعب الاشتراكى المصرى، المرجع السابق، ص 21.

4- يجب أن يتسع إطار التعددية السياسية والحزبية فى المجتمع الاشتراكى للقوى المعارضة للاشتراكية. لأن الطبقات المالكة لا تختفى من المجتمع الاشتراكى بفرمان، وإنما يتطلب ذلك ردهاً من الزمن يظل خلاله للقوى الاجتماعية وجودها ومصالحها المتميزة، ومن مصلحة التجربة الاشتراكية الاعتراف بحقها فى التعبير عن آرائها وممارسة النشاط السياسى فى العن شريطة أن تحترم الشرعية الاشتراكية الجديدة، وأن تلتزم بأساليب النضال الديمقراطى، وأن تتجنب التآمر والانقلاب. قالت روزا لوكسمبرج (الحرية المتاحة فقط لأنصار الحكومة ولأعضاء الحزب وحدهم مهما كان عددهم كبيراً ليست بالحرية الحقيقية، فالحرية دائماً هى فقط الحرية للرأى الآخر).

5- من المهم ألا تحبس السلطة الاشتراكية نفسها داخل إطار الديمقراطية البورجوازية الضيق، وهى مطالبة بابتكار نموذجها الخاص والأرقى للديمقراطية. وأن نتحاشى انحرافين: أحدهما يسارى يرفض رفضاً تاماً كافة أشكال الديمقراطية البورجوازية التى انتزعتها الجماهير فى ظل النظام الرأسمالى، والثانى إصلاحى يقنع بالديمقراطية البورجوازية كما ورثتها السلطة الاشتراكية من المجتمع القديم ويتصور إمكانية بناء الاشتراكية من خلال قنوات وآليات الديمقراطية البورجوازية وهو ما أكدت تجربة شيلى خطأه.

أن الموقف الصحيح هو أن الديمقراطية الاشتراكية لا تلغى الديمقراطية البورجوازية جملة وتفصيلاً بل تراث كل ماله قيمة من التطور التاريخى السابق على قيام الاشتراكية حتى تتواصل التقاليد الديمقراطية بين المجتمعات المتعاقبة وتلتزم بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية فى المجتمع القديم التى تجسد مكاسب تاريخية انتزعتها الطبقة العاملة والطبقات الكادحة. كما يجب أن تلتزم باحترام القيم الديمقراطية التى أبدعها الفكر السياسى والقانونى التقدمى عبر القرون.

6- لا يجوز فى ظل المجتمع الاشتراكى مصادرة حق الجماهير فى سحب ثقته من حزب شيوعى حاكم حاد عن الطريق القويم، تطلعاً لاختيار سلطة اشتراكية أكثر أصالة ونقاوة وأصدق تمثيلاً للطبقة العاملة وأغلبية الشعب. وإقرار مبدأ تداول السلطة ضمانة هامة لإلزام السلطة الثورى باكتشاف أخطائها وتطهير صفوفها من الانتهازية والفساد والليبروقراطية.

7- من حق الجماهير الشعبية سحب ثقته من أية سلطة منحرفة حتى لو كانت تحكم باسم الاشتراكية. وأى حزب حاكم يخطئ فى حق شعبه ويفقد ثقة الجماهير غير جدير بالبقاء فى مواقع السلطة لحظة واحدة أياً كان الاسم الذى يطلقه على نفسه أو الهوية التى ينسب نفسه إليها والراية التى يرفعها، لأن جواز مرور الحزب إلى مواقع السلطة واستمراره فيها هو ثقة وتأييد الأغلبية العظمة من الشعب.

وانتقال حزب شيوعي حاكم من مواقع السلطة إلى صفوف المعارضة بقرار شعبي لن يكون نهاية التاريخ، بل سيكون بداية أكثر صواباً وصحة للتاريخ، وفرصة للتصحيح والتقييم والاستعادة الحزب ثقة الجماهير والعودة مجدداً إلى السلطة من خلال آليات تداول السلطة (مثل روسيا- وبولندا).

8- التعددية وتداول السلطة لا تمثل خطراً على سلطة اشتراكية حقيقية، ولا تفتح النوافذ والأبواب أمام رياح الثورة المضادة كما يتصور البعض وقد أساء مبدأ العزل السياسي إلى التجارب الاشتراكية.

9- إن الدرس الذي يجب أن نخرج به من التجارب السلطوية هو أن الاعتماد في حماية الثورة الاشتراكية على مجرد الإجراءات الاستثنائية وأجهزة الأمن خطأ قاتل (يتم ذلك فقط في مواجهة الانقلابات والعنف الرجعي) ولكن في غير حالات الاستثناء يجب أن يكون التصدي لأعداد الثورة بأساليب ديمقراطية: أ- تصفية نفوذها الاقتصادي يكون عن طريق الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والجزرية وتصفية العلاقات الاستغلالية القديمة.

ب- الاعتماد على الدور الحاسم للجماهير الشعبية وتعبئتها وتحريكها دفاعاً عن مصالحها بما يقتضيه ذلك أحياناً من توزيع السلاح على الأغلبية الشعبية³⁴.

ومن موقع يسارى آخر يطرح صلاح العمروسي موقفاً من الديمقراطية لا يختلف من حيث الجوهر لكنه يتناولها من زاوية مختلفة.

يمكن النظر إلى الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها نفي للديمقراطية البورجوازية، ولكنه نفي بالمعنى الجدلى، حيث تلغى العناصر الرجعية في الديمقراطية البورجوازية التي تحرم أوسع الجماهير من المشاركة في صنع القرارات. وتتلاعب مراكز الضغط الرأسمالية والبيروقراطية وأجهزة الإعلام بإرادة الجماهير.. الخ. ولكنها (أى الديمقراطية الاشتراكية) تحتفظ بالعناصر الإيجابية في الديمقراطية البورجوازية وتدمجها في تركيب أعلى بصورة كيفية أوفر حرية يتلاءم مع محتواها الطبقي الجديد، وذلك من خلال الجمع بين الأشكال التمثيلية والأشكال المباشرة للديمقراطية التي توفر مشاركة شاملة لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف الفئات الكادحة الأخرى في صنع القرارات التي توجه مختلف نواحي الحياة في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.... الخ.

وهي تضع بذلك أساساً أرسخ وأعمق لحرية الصحافة والتعددية الحزبية وحرية التنظيم النقابي، وتكوين مختلف أشكال الجمعيات والاتحادات، وتكفل حق الإضراب والتظاهر والحريات والحقوق السياسية والمدنية بالترابط مع كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كل ذلك شروطاً ضرورية لعملية تحرير العمل

34 - أحمد نبيل الهلالي، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل، تحرير عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية والإفريقية، الناشر

مدبولى، القاهرة 1998، ص 199-200.

وممارسة الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وإطلاق مبادرات أوسع جماهير الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى المشاركة فى صنع القرارات، وحل التناقضات التى تثار فيما بينهم بصورة ديمقراطية³⁵.

ويعطى اليسار المصرى اهتماماً خاصاً بالديمقراطية المحلية القاعدية يعبر عنه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله بقوله "يجب أن نولى عناية خاصة لما يمكن أن نسميه "ديمقراطية فى المستوى القاعدى"، على مستوى القرية، شئون القرية، لا سلطة الأمن فيها أو الحكم فحسب، بل كل شئونها الاقتصادية والاجتماعية والتعليم... الخ لأن هذا المجتمع الصغير، مجتمع القرية، يمكن للمواطن العادى أن يبدي الرأى فى مشاكله بقدر من المعرفة أكبر من إبداء الرأى فى قضايا السياسة على مستوى بلد أو قطر بأكمله. لأن هذه حياته المباشرة، ويعرفها ويستطيع أن يكون له رأى محدد فيها.

يمتد ذلك إلى الديمقراطية فى مراكز الإنتاج والوحدات الإنتاجية، سواء كانت مزرعة أو جمعية تعاونية أو شركة صناعية.. الخ يجب بتنسيق حياة ديمقراطية، وأن يكون للعاملين فيها حق المشاركة فى إدارة شئونها الديمقراطية فى التعليم وفى داخل المدارس وفى المؤسسات التعليمية هذه الديمقراطية على مستوى القاعدة عملية تربية أساسية وتعطى البناء التحتى أو الأساسى المتين الذى تقوم عليه الديمقراطية من أعلى، لأنها تعطى الفرد العادى فرصة الممارسة الفاعلة والمؤثرة والممارسة الصادرة عن معرفة، لأن القرار محكوم بتنمية المعرفة لدى من يتخذ القرار. ثانياً هذه الممارسة تكسب البعد الآخر للديمقراطية، فالديمقراطية حرية ومسئولية معاً، والديمقراطية يجب ألا تفهم على أنها مجرد حق النقد. هذا أسهل جوانب الديمقراطية التى نطمح إليها هى ديمقراطية المشاركة فى صنع القرار ومن يشارك فى صنع القرار يشارك فى تحمل مسؤولية هذا القرار سواء نجح أو أخفق. وهنا يتم التدريب الحقيقى على الحكم. ومن هنا يشترك الشعب بالفعل فى الحكم. وصعوداً من هذه القاعدة إلى أعلى مستويات الدولة وفى كل نواحي الأنشطة والعلاقات يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس³⁶.

وتطرح مجموعة اليسار الديمقراطى فى نشرتها البوصلة جانباً آخر من قضية الديمقراطية المتعلقة بالعلاقة بين الديمقراطية ومصالح الناس فتؤكد أنه لكى ينجز الديمقراطى مهام إقامة نظام سياسى حر عليه أن ينتشر فى المجتمع عليه أن يحصل على تأييد جماعات وفئات من الناس تلتقى مصالحها مع الحرية السياسية والديمقراطية. وهذا ما نفتقر إليها فى مصر حتى هذه اللحظة. المزيد من الناس يميلون إلى تبني الفكرة الديمقراطية، ولكن أقل القليل قد اقتنع أن الديمقراطية ستحقق مصالحه المباشرة، أو تتيح له مصادر

35 -صلاح العمروسى، المرجع السابق، ص 229.

36 -د.إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص 120-121.

للقوة تسمح له بتحسين شروط حياته المادية والمعنوية. لا تزال الحركة الديمقراطية محصورة في أوساط النخبة التي يميل بعض أفرادها إلى تبني الديمقراطية كقيمة في حد ذاتها. ولكنها لم تستطع جذب فئات وجماعات واسعة على أساس أن الديمقراطية ستخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. أن الصراع السياسى عموماً وحول الديمقراطية على وجه الخصوص، ليس منبت الصلة عن المصالح المباشرة للأفراد والجماعات، ولا يدور بمعزل عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.³⁷

خامساً تحفظات حول الديمقراطية البورجوازية

ولا يخلو الأمر من تحفظات في صفوف اليسار حول الديمقراطية البورجوازية تنكر أى فائدة لها. النظام الأمريكى ليس ديمقراطياً بالمعنى الأصيل للكلمة. فالديمقراطية هي حكم الأغلبية. وأغلبية الشعب الأمريكى الحقيقية مغربة عن الحكم فالديمقراطية في الولايات المتحدة تقوم على جبهة رأسمالية انشطرت شطرين الجمهوريين والديمقراطيين وهما يعتبران فريقاً رأسمالياً واحداً بكل المقاييس حكم تلك البلاد منذ استقلالها حتى الآن، وبذلك يكون الحكم دكتاتورية رأس المال، تحتكر الحكم، ولا تتيح لأى قوة أو فريق آخر، مهما كان تمثيله للناس، أن يزاحمها في الحكم.

والديمقراطيات في العالم الثالث، في معظمها لا تقوم على أحزاب تمثل أغلبية شعوب ذلك العالم، وهي الأغلبية الكادحة. ونظرة واحدة للمجالس الشعبية في تلك الدول، حين توجد، تعرض لنا هذه الحقيقة. إذن الحل الحقيقى لمشكلة الديمقراطية، هي الاشتراكية، التي تتيح للجماهير الكادحة، وهي الأغلبية في كل مجتمع، أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق ممثلين يمثلون مصالحها السياسية والاقتصادية.

هذا هو جوهر الديمقراطية، وليس ديمقراطية الضحك على الذقون التي تمثل فيها القلة الرأسمالية الجماهير العاملة، ديمقراطية يمثل فيها القائل مصالح القتيل".³⁸

وتحفظ آخر ينكر أصلاً أن هناك ديمقراطية ليبرالية أو ديمقراطية اشتراكية. ويرى أن مستقبل الديمقراطية ليس في الأحزاب السياسية ولكن في المنظمات الجماهيرية.

37 -البوصله، كتاب غير دور، العدد الثانى، أكتوبر 2005، القاهرة30

38 د.خليل حسن خليل، الحل في الاشتراكية، مجلة اليسار، العدد 54 أغسطس 1994، ص 25.

"ليس هناك فى رأى، ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البورجوازية، لقد كانت هناك الليبرالية وهى فلسفة البورجوازية، ولم تشهد البشرية يوماً ما يسمى بالديمقراطية. فالليبرالية هى دكتاتورية الطبقة الوسطى. هناك دكتاتورية الحزب فى المنظومة الاشتراكية والذى انهار هو دكتاتورية الحزب اللينينى الواحد والنظام الشمولى وليس المنظومة الاشتراكية التى لم تكن موجودة أصلاً يقابله انهيار دكتاتورية البورجوازية ذات السبعة قرون. أى الدولة البورجوازية فى غرب أوروبا، وإلا فما مغزى هذا الاتحاد وهذه الوحدة، مغزاها انهيار تجربة الغرب وتجربة الشرق لأن كليهما وجه واحد لعملة واحدة ألا وهى الثورة الصناعية، كان الحزب اللينينى مبرراً فى زمنه.

أن البرلمانية مجرد هامش صغير لا مستقبل لها ولا مستقبل للبورجوازية، فالعالم كله يقبل على المنظمات الديمقراطية وليست الأحزاب والبرلمانات، وهنا محك اليسار فإذا قبل بالديمقراطية فسوف يتبوأ موقعاً رفيعاً، أما إذا تنكر لها واستبدلها بالفعل الجماهيرى لحد الثورة بحزب الطبقة العاملة وبالحزب القائد فسوف يزداد العقم عقماً.

يوجد فى مصر 14 ألف جمعية أهلية، 21 نقابة مهنية تضم هذه النقابات المهنية حوالى 4 مليون فرداً هم طليعة الشعب المصرى من أطباء ومهندسين ومحامين وعلميين وفنانين. الخ هؤلاء جميعاً ينتظمون فى نقابات وليس أحزاباً سياسية. وبهذا المعنى فإن المستقبل للنشاط الأهلى ومنظماته فى حين أن النظام البرلمانى يتراجع بقوة.

وهكذا ثمة بنية تاريخية تتلاشى هى بنية الثورة الصناعية والمجتمع الحديث بوجهيه: الاشتراكية الشمولية والرأسمالية الليبرالية، والنفى تحدته بنية مركبة هى ثورة ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الصناعة. والديمقراطية هى تصور مستقبلى. فحتى هذه اللحظة ليس ثمة ديمقراطية سواء على مستوى الواقع أو مستوى الفكر. وإذا نبدأ الآن بأفق مستقبلى، فإن المركب المرتقب هو الديمقراطية، أساسها الثقافى هو وحدة المشترك الثقافى الإنسانى، ولا أمل إذا شاركنا فى صياغة المبادئ المشتركة من خلال مؤسسات مسئولة عن التطور الديمقراطى السلمى، ولا أعنى بذلك الأحزاب، بل مؤسسات للتنمية البشرية الشاملة وتنشيط المجتمع المحلى، مؤسسات مسئولة عن الصحة والبحث العلمى والتعليم والإعلام، وكل هذا لن يتم إلا على أساس متين من الإصلاح الثقافى أولاً، وليس السياسى أو الاقتصادى³⁹.

وبعد، من هذا العرض لموقف الأحزاب السياسية الاشتراكية وعدد من القيادات ذات الثقل فى حركة اليسار المصرى يتضح لنا أننا أمام تطور حقيقى فى موقف الفكر الاشتراكى من قضية الديمقراطية جوهره القبول بأسس الديمقراطية البورجوازية وتجاوزها فى صيغة أرقى تكفل أشكالاً متنوعة من المشاركة الديمقراطية

39 د. عبد المنعم تليمة، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل، مرجع سابق، ص 268-269.

المباشرة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بما يمكن الطبقات الكادحة من اكتساب قدرة اقتصادية تتيح لها قدراً من القوة السياسية يضمن لها إمكانية المنافسة السياسية. وأن هذه الديمقراطية ليست لازمة فقط لوصول القوى الاشتراكية إلى السلطة بل هي ضرورة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفي المجتمع الاشتراكي نفسه، ويوجز الدكتور سمير أمين هذا الجديد بقوله "الديمقراطية تمثل المحور الأساسي من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل هي الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

ولكن ما هي الديمقراطية التي نحن في حاجة إليها؟ لا شك أن احترام انجازات الديمقراطية البورجوازية -حقوق الإنسان وحرية الرأي وإقامة مؤسسات الحكم على مبدأ الانتخاب. الخ. لا تكفى، إذاً أن الديمقراطية الغربية ناقصة من حيث المضمون الاجتماعي، فالافتقار بالديمقراطية الشكلية دون الأخذ في الاعتبار أهمية الإصلاحات الاجتماعية لابد أن يؤدي إلى كاريكاتير للديمقراطية يستحيل أن تدافع الجماهير عنه، وبالتالي لابد أن تظل النظم معرضة لمخاطر الانقلاب فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت في الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية.

فالديمقراطية التي تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصرة هي التي تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعي الإصلاحى فتختلف في ذلك عن الديمقراطية الليبرالية، وبين احترام استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف في ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوى.